

١٩٩٠/١٠/٩.

من ناحية أخرى أكد المعلق الصحفي ناحوم بارنياع ان لاصحةً للدعاء القائل بأن ما حصل هو نتاج مؤامرة حيكت وخطط لها سلفاً. ف «الشهادات، التي جُمعت منذ تشكيل لجنة الاستيضاح، تدل على انه حتى لو كان بين المسلمين المحتشدين في ساحة الحرم الشريف من سعى الى الاضطرابات، فان هذا البعض لم يفكر في التعرض الى المصلين اليهود في ساحة حائط المبكى. فوفقاً لبعض الشهادات التي جُمعت، فان فيصل الحسيني [المتهم بالتحريض] حاول تهدئة العرب واليهود في بداية الاحداث وليس التحريض عليها» (ملحق السبت، يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/١٠/١٩).

من ناحية أخرى، أكد بارنياع انه، وفقاً لبعض السيناريوهات - التقديرات التي وضعها طاقم من ضباط الشرطة الكبار قبل اندلاع الاضطرابات بعدة أيام، كان يجب توقع حصول اضطرابات على خلفية التظاهرة التي كانت منظمة «امناء جبل الهيكل» تعد لها. فجهاز الامن العام (الشاباك) وكذلك جهاز الاستخبارات في الاركان العامة للشرطة، كان لديهما تقدير مشترك بوجود توقع حصول اضطرابات، على الرغم من قرار الشرطة بحظر دخول أعضاء هذه المنظمة الى الحرم الشريف للاحتفال بوضع الحجر الاساس للهيكل الثالث. فالسيناريو - التقدير أكد ان المسلمين قد يتسببوا في «اضطرابات»، كما حصل في اعوام سابقة. «ففي السنة الماضية، وقيل ان يصل اعضاء منظمة 'امناء جبل الهيكل' الى الحرم الشريف، بدأت اضطرابات خطيرة في منطقة الحرم الشريف، تضمنت، بين أمور أخرى، عمليات رشق بالحجارة وسد الطرقات ومحاور الطرق والتظاهرات الجماهيرية». والسؤال الذي طرحه بارنياع، في ضوء هذه التقديرات، هو لماذا اكتفت الشرطة، على الرغم من هذا الاحتمال، بوضع ٤٥ شرطياً فقط في منطقة الحرم؟ (المصدر نفسه).

كل هذه الاسئلة قادت المعلق الصحفي بارنياع الى استنتاج بأنه لا مفر من الاعتراف بحصول «تقصير» من جانب قوات الشرطة، على الاقل لناحية مدى استعداداتها لمواجهة احتمال حصول «الاضطرابات» (المصدر نفسه،

مصادر صحفية اسرائيلية، نقلاً عن أوساط سياسية وأمنية في اسرائيل، ان الاعتقاد السائد في تلك الاوساط هو ان «الاضطرابات» في الحرم الشريف نظمت بايعاز من منظمة التحرير الفلسطينية، وبايعاء من العراق، وربما حتى بتوجيه مباشر من بغداد». وقالت تلك المصادر ان الاوساط السياسية والامنية سوف تركّز، في جمعها للمعلومات، على هذا الجانب. وأضافت ان الخط السياسي - الاعلامي الذي تقرّر بالتنسيق بين الخارجية الاسرائيلية ومكتبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع، من اجل احتواء الآثار السلبية للمجزرة، أكد ان ما حصل هو «استفزاز خطئه سلفاً، وبتدبير من جهات خارجية، وان الهدف منه هو صرف أنظار العالم العربي عن أزمة الخليج، ومحاوله محوريتها في العدو المشترك، أي اسرائيل» (المصدر نفسه).

لكن هذا الخط السياسي - الاعلامي للتعامل مع الانعكاسات التي احدثتها المجزرة، وتفاعلاتها، من خلال تأكيد وجود معلومات مسبقة لدى أجهزة الامن الاسرائيلية بشأن النية للتسبب في «الاضطرابات»، أثار أسئلة حول الاجراءات التي اتخذتها الشرطة لمواجهة هذا الاحتمال. فعلى حد قول المفوض (متقاعد) في شرطة اسرائيل، ابراهام ترجمان، فان الانطباع الذي يتولد من كل التقارير والتصريحات التي تناقلتها وسائط الاعلام، هو ان امرين لم يكونا كما ينبغي ويحتملان توجيه انتقادات شديدة الى الدور الذي قامت به الشرطة والاجراءات التي اتخذتها. الامر الاول يتعلق بالاستعدادات غير الملائمة التي كانت للشرطة في مكان الحادث. فاذا كان صحيحاً ما تدعى به قيادة الشرطة من ان ما حصل كان مخططاً له مسبقاً من جانب الفلسطينيين، فعندها يطرح السؤال كيف ان حدثاً بهذا المستوى من الحجم والتخطيط قد تم دون ان يكون للشرطة وأجهزة الامن علم مسبق بذلك؟ واذا كانت لدى الشرطة معلومات بهذا الشأن، فلماذا لم تستعد كما ينبغي لمواجهة كل الاحتمالات. اما الامر الثاني المثير للدهشة، على حد قول المفوض (المتقاعد) ترجمان، فهو لماذا لم تشكل الشرطة غرفة قيادة على مقربة من مسرح الاحداث لمتابعة الوضع أولاً بأول. فقد اتضح انه لم يكن في مكان الحادث أي ضابط كبير من الشرطة؟ (هارتس،